الولايات المتحدة # قضية حمدان تضح اللجان العسكرية لغوانتنامو على المحك

في OU مارس/آذار OMMS، تبدأ المحكمة العليا للولايات المتحدة جلسات استماع للحجج المقدمة في قضية سالم أحمد حمدان فيما يتعلق بقانونية المحاكمات أمام لجان عسكرية في خليج غوانتنامو، بكوبا. وعلى الرغم من تحدي المحكمة العليا، فإن حكومة الولايات المتحدة ماضية قُدماً في الإجراءات أمام اللجان، حيث قررت مباشرة جلسات الاستماع السابقة على المحاكمات في الأسبوع القادم.

إن المحكمة العليا تواجه مسؤولية هائلة في قضية حمدان. فما بين يديها هو مبادئ المحاكمة العادلة ودستورية المحاكمات والمساواة أمام القانون – وهي قيم أساسية يقوم عليها النظام القانوني للولايات المتحدة بأكمله. وستتولى منظمة العفو الدولية مراقبة قضية المحكمة العليا باهتمام عظيم، بينما ستواصل دعواتها إلى إلغاء اللجان العسكرية وإغلاق معتقل خليج غوانتنامو إغلاقاً تاماً. وينبغي على حكومة الولايات المتحدة الآن اهتبال هذه الفرصة لإظهار التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وإلغاء المحاكمات أمام اللجان العسكرية في خليج غوانتنامو وإبطال الأمر العسكري الذي مكَّن من إنشائها.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن حكومة الولايات المتحدة، وعوضاً عن أن تتخلى عن اللجان العسكرية أو تعلّق القضايا في انتظار قرار المحكمة العليا، تبدو مصممة على المضي قُدماً في هذه المحاكمات التي تعتبر ضرباً من ضروب الدجل. وفي حقيقة الأمر، تقدَّمت الحكومة بإجراءات للطعن في يناير/كانون الثاني، محاولة بذلك إبطال استئناف قضية حمدان استناداً إلى قانون أقره الكونغرس في ديسمبر/كانون الأول وينتقص على نحو جائر من حق معتقلي غوانتنامو في رفع دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة. وحاججت الحكومة بأنه ينبغي تطبيق القانون بأثر رجعي ليطال ما يربو على NRM استئناف تتعلق بغوانتنامو، بينها استئناف قضية حمدان. ومع أن المحكمة العليا لم تبت في هذه المسألة بعد، إلا أن موقف الحكومة يضيف عقبة جديدة على طريق تطبيق العدالة في هذه القضايا.

ولقد حثت منظمة العفو الدولية حكومة الولايات المتحدة مراراً وتكراراً على إلغاء اللجان نظراً لما تمثله من خرق للمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة. ويساورها قلق عميق من أن سلطات الولايات المتحدة ماضية قُدماً بجلسات الاستماع السابقة على المحاكمات في غوانتنامو على الرغم من النواقص الخطيرة التي يمكن، في أسوأ الأحوال، أن تؤدي إلى احتمال إصدار أحكام بالإعدام، بينما تعتمد أدلة تم الحصول عليها تحت التعذيب، ناهيك عن التقييدات المشددة لحق الطعن والقيود المفروضة على حق الأشخاص في الاستعانة بمحامين من اختيارهم. كما إن هذه المحاكمات تتصف بالتمييز نظراً لأن من تطالهم هم مواطنو الدول الأجنبية فقط ممن سيُخضعون لمثل هذه الإجراءات الجائرة، التي لا يُسمح للجوء إليها في محاكمات مواطني الولايات المتحدة.
وقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة أنها تنظر في حظر استخدام الأقوال التي تم الحصول عليها تحت التعذيب في إجراءات اللجان العسكرية. ومنظمة العفو الدولية تعتقد أنه من غير الممكن الترحيب بمثل هذه الخطوة إلا إذا شمل الحظر جميع أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بحسب ما تتطلبه اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وبغير ذلك، فإن تعريف إدارة الولايات المتحدة المحدود لما يمكن أن يعتبر تعذيباً سيجعل من هذا الحظر أمراً لا معنى له. وفضلاً عن ذلك، فبالنظر إلى أن اللجان مُركَّبة بحسب أهواء السلطة التنفيذية، فليس من تغيير في القواعد يمكن أن يشير إلى أنه سيكون هناك تغيير في الأداء. فهذه الحركة إنما تؤكد غياب أي موثوقية في قواعد هذه اللجان ما بين اليوم واليوم الذي يليه.

وسيكون بين المعتقلين الذين سيمثلون أمام اللجان خلال أسبوعين عمر خضر، وهو مواطن كندي لم يكن قد تجاوز سن NR عاماً عندما احتجزته الولايات المتحدة في أفغانستان، وبنيام محمد الحبشي، وهو أحد ضحايا ممارسة الولايات المتحدة المعروفة بـ"بترحيل المطلوبين".

وقد زعم كل من عمر خضر وبنيام الحبشي أنه قد أُخضع للتعذيب وإساءة المعاملة أثناء احتجازه في غوانتنامو وفي غيره من الأماكن.
ويساور القلق منظمة العفو على نحو خاص من أن عمر خضر يواجه المحاكمة أمام لجنة عسكرية استناداً إلى أفعال مزعومة ارتكبها عندما كان طفلاً. وطوال فترة اعتقاله، كان قد احتُجز مع أشخاص راشدين واستُجوب على نحو متكرر دون حضور محام أو أحد الأبوين أو وصي عليه، وهو ضرب من المعاملة يشكل انتهاكاً للمعايير الدولية، التي تعترف بأن من حق الأطفال التمتع بالرعاية والحماية الخاصتين. ومثل هذه الظروف تجعل من محاكمته أمام أي محكمة للكبار محاكمة جائرة.

وقد أرسلت منظمة العفو الدولية مراقباً إلى كل جلسة استماع سابقة على المحاكمة في غوانتنامو، وستحضر الجولة المقبلة من الإجراءات. وقد ذكرت مراقبة منظمة العفو الدولية، جمانة موسى، ما يلي:

"ما كان بادياً للعيان على نحو خاص في مراقبة جلسات الاستماع هذه هو أن غياب القواعد والإجراءات المعتمدة يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وضع صيغة للدفاع الفعال. فحيث تتغير القواعد على الدوام ويغيب كل ما يمكن الاسترشاد به من سوابق أو دعاوى قانونية، يغدو المتهم ومحاميه أمام غياب شبه كامل، إن لم يكن كاملاً، لما يمكن أن يوجّه خطاه. وبذا تكون النتيجة ليس فحسب تقييد المحاكمة لعدد كبير من حقوق المحاكمة العادلة على نحو شديد، إن لم يكن تغييبها بصورة كاملة، وإنما أيضاً اتخاذ الإجراءات نفسها مساراً عشوائياً يصعب التنبؤ به. ومع أن المدعين العامين ومحامي الدفاع قد أبدوا حماساً وكفاءة، إلا أن النظام مصمم على نحو يكفل الإدانة على الرغم من أي دفاع متحمس ومنطق رصين. فقد ابتُكرت جرائم لتوائم الأدلة من قِبل الهيئة نفسها التي اختارت المعتقلين ووجهت إليهم الاتهام، والتي كتبت القواعد واختارت هيئات الاستماع إلى القضايا. وليس من جهة يمكن أن تُسائل الضابط الذي يترأس اللجنة سوى السلطة التي عينته. وفي مثل هذا النظام الدائري، لا يمكن لأية محاكمة أن تكون 'كاملة ونزيهة'".